



كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل  
وزير خارجية

المملكة العربية السعودية

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة  
في دورتها الثامنة و الخمسين

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

السيد الرئيس ،

يطيب لي - في البداية - أن أتوجه إليكم وإلى بلدكم الصديق سانتا لوشيا بخالص التهنئة لانتخابكم رئيساً للجمعية العامة ، معرباً عن التقدير لشخصكم وعن ثقتي الكاملة في مقدرتكم على إدارة أعمال هذه الدورة الهامة بكل الاقتدار والفعالية ، كما أود أن أعرب عن التقدير لسلفكم السيد / إيان كفان - رئيس الجمعية العامة - خلال الدورة المنصرمة والذي أدار أعمالها بكل حكمة ودرأة .

ولا يفوتنـي بهذه المناسبـة أن أحـي معـالي الأمـين العام للأـمم المـتحـدة ، وأن أعبـر عن تـثـمينـي المـملـكة العـربـية السـعـودـية لـجهـودـه وـمسـاعـيهـ المتـصلةـ والمـتوـاـصلةـ منـ أجلـ استـبابـ الأـمـنـ وـالـسـلـمـ الـدـولـيـينـ .ـ كماـ أـنـوـهـ بـجـهـودـ معـاليـهـ المـخلـصـةـ وـمسـاعـيهـ الخـيرـةـ منـ أجلـ النـهـوضـ بـدورـ المـنـظـمةـ وـرـفـعـ كـفـاعـتـهاـ حـفـاظـاـ عـلـىـ مـصـدـاقـيـتهاـ وـزـيـادـةـ لـفـاعـلـيـتهاـ .ـ وـإـنـهـ مـدـعـاةـ لـلـحـزـنـ وـالـأـسـىـ أـنـ تـنـعـقـدـ هـذـهـ الدـورـةـ وـمـاـ زـالـتـ تـتـرـدـدـ فـيـ نـفـوسـنـاـ أـصـدـاءـ الـاعـتـداءـ الـأـثـيـمـ الـذـيـ تـعـرـضـ لـهـ مـقـرـ الأـمـمـ المـتـحـدةـ فـيـ بـغـدـادـ وـالـذـيـ أـوـدـىـ بـحـيـاةـ فـارـسـ مـنـ فـرـسانـهـ وـهـوـ السـيدـ سـيرـجيـوـ دـيـ مـيلـلوـ ،ـ فـأـبـغـتـنـمـ هـذـهـ فـرـصـةـ لـأـقـدـمـ لـمـعـالـيـهـ الـأـمـينـ الـعـامـ وـكـافـةـ مـسـوـبـيـ الـأـمـانـةـ الـعـامـةـ وـلـعـائـلـاتـ ضـحـائـاـ هـذـاـ الحـادـثـ الـمـفـجـعـ بـخـالـصـ الـتـعـازـيـ وـالـموـاسـةـ ،ـ آمـلاـ أـنـ لـاـ يـؤـثـرـ هـذـاـ الحـادـثـ وـالـحـادـثـ الـأـخـيـرـ الـذـيـ وـقـعـ قـبـلـ أـيـامـ

على الجهود الرامية لتعزيز دور الأمم المتحدة من أجل إرساء دعائم الاستقرار والنمو في العراق .

السيد الرئيس ،

إن ما تعرّض له مقر الأمم المتحدة في بغداد يمثل – على بشاعته – تحدياً يمكن التعامل معه واحتواه وتهيئة الظروف الأمنية الازمة لتقليص احتمالات حدوثه مستقبلاً . غير أن منظمنا تواجه في هذه المرحلة تحديات أكثر خطورة من تلك التي حدثت في بغداد لكونها تتعلق بأسباب وجودها ومبادئها التي نصّ عليها ميثاقها . وكلنا يتذكر أن هذا الميثاق قد استند عند الإعلان عنه على جملة من المبادئ وأسس التي تتبّع عن انبثاق عهد جديد في العلاقات الدولية ويعكس خلاصة ما استوعبه البشرية من دروس وعبر على امتداد النصف الأول من القرن الماضي والذي شهد إندلاع حربين كونتين . وإذا كانت مبادئ وأسس ميثاقنا لم تجد دائماً الالتزام المطلوب لها من قبل الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، الأمر الذي أثر في كثير من الأحيان على فعاليتها ومصداقيتها ، إلا أن قدرتها على الاستمرار في الوجود والإداء ، وما قدمته وتقدمه من إسهامات جليلة في مختلف الحقول الإنسانية والثقافية والاجتماعية عبر وكالاتها المتخصصة ، كفيل بأن يمنحها ما تستحقه من التقدير وما تحتاج إليه من الدعم والمساندة .

وفي سياق الكلمة الضافية التي تفضل بها معالي الأمين العام في إفتتاحية هذه الدورة ، أشار بكل وضوح وشفافية إلى التوجّه المتزايد نحو العمل المنفرد خارج اطار الشرعية الدولية عند التعامل مع المشاكل الراهنة مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، على اعتبار أن التوسيع في اللجوء إلى العمل المنفرد من منطلق حق الدفاع عن النفس من شأنه أن يقوّض مبدأ الأمن الجماعي الذي استند عليه ميثاقنا وأكداه عليه في إعلان الألفية الذي صدر عن الجمعية العامة قبل ثلاث سنوات . إلا أنه ومن ناحية أخرى علينا أن نعترف أن عدم التصدّي بفعالية ضد هذه الأعمال والتلاؤ في مواجهة المخاطر والتهديدات ، مثل تلك التي صدرت عن نظام صدام ، بالحزم والجذية المطلوبين قد أدى – على ما يبدو – إلى خلط الأوراق والخروج عن مبادئ الميثاق التي تتطلب التحرّك الجماعي في مواجهة التحدّيات التي تؤثّر على أمن واستقرار دولنا وشعوبنا . إن هذا الخلط قد أتاح لمناصري العمل الجماعي والمدافعين عن العمل المنفرد حججاً متوازية يستخدمها كل فريق ضد الفريق الآخر . فمن يريد انتقاد سياسة العمل الإنفرادي فلن يكون من العسير عليه أن يثبت أن مثل هذه السياسة لن تؤدي سوى إلى زيادة المشاكل وتضخيمها . وبالمقابل فإن منتقدي المجتمع الدولي لتقاعسه في التحرّك الجماعي لمواجهة هذه المشاكل لن يعدموا الحجة ليثبتوا أن مثل هذا التلاطف والتهاون في مواجهة التحدّي كان وراء انفجار الأزمات الكبرى في تاريخنا المعاصر . فكان من الطبيعي أن يؤدي هذا التباين في

الرأي إلى وضع يكون التركيز فيه على الجدال والتنظير بدلاً من التوجّه مباشرة إلى المشاكل الراهنة واتخاذ مايلزم حيالها من إجراءات عملية . وهذا بالضبط ماحصل بالنسبة للعراق عشية الحرب حين أسلّم أعضاء مجلس الأمن في طرح التصورات والنظريات حيال دور الأمم المتحدة والتفسيرات المتضاربة لمقاصد الميثاق وما يستوجب تصحيحة في طبيعة العلاقات الدوليّة ومفهوميّ العمل الجماعي والعمل المنفرد والإصلاحات البنّوية للهيئات الدوليّة وغير ذلك من القضايا الأخرى ما عدا الموضوع الأساسي الذي كان يفترض أن يكون محور النقاش وهو وضع العراق والمشاكل المرتبطة به والحلول الواجب اتخاذها .

السيد الرئيس ،

إن مستجدات الساحة الدوليّة ونوعية الأزمات التي عصفت بنا مؤخراً، تضعنا جميعاً أمام واقع جديد ومتازم في معظم الأحوال ، غير أن هذا الواقع على دقته وخطورته يوفر لنا فرصةً جيدة لتكريس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإرساء دعائم الشرعية الدوليّة على أساس من العدل والمساواة بين الدول ونبذ استخدام القوة في حل المنازعات إضافة إلى صون كرامة الإنسان والعمل على توفير الأمن والرخاء للإنسانية قاطبة . وقد يكون من المناسب استعراض بعض القضايا التي يشكل أسلوب التعامل معها وعلاجها محكماً

حاضر ومستقبل منظمتنا بحكم طبيعتها وانعكاساتها المحلية والإقليمية  
والدولية .

وإذا ما اخترنا موضوع الإرهاب الدولي كمنطلق لهذا الاستعراض ،  
فمن البديهي أن نستخلص خطورة هذه الظاهرة وضرورة أن تأتي إدانتنا  
للإرهاب بكل أشكاله وأنواعه على نحو قاطع وشامل لا يحتمل التأويل أو  
التبرير . ولقد عبرت المملكة العربية السعودية عن هذا الموقف في مختلف  
المنابر والأصعدة الدولية دون تردد أو إبطاء . وللتدليل على جدية هذا  
الموقف ، فقد أيدت بلادي كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بموضوع  
الإرهاب وتعاونت مع المجتمع الدولي بشكل كامل في تنفيذ الجهود الدولية  
المبذولة لمكافحته ، وكانت من أوائل الدول الموقعة على الاتفاقية العربية  
لمكافحة الإرهاب الصادرة عن جامعة الدول عام ١٩٨٣م ومعاهدة منظمة  
المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب ، إضافة لإنضمامها للعديد من  
المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بهذا الموضوع وتفرعياته .

إن المملكة العربية السعودية التي عانت وتعاني من الأعمال الإرهابية ،  
وأعلنتها حرباً لا هوادة فيها على الإرهاب وسنت الأنظمة التي تعاقب  
مرتكبي الإرهاب والمخرّضين عليه والمتعاطفين معه ، وجعلت مادة مكافحة  
الإرهاب أحد المواد الأساسية ضمن المناهج الدراسية ، واتخذت سلسلة من

الإجراءات بغية سد أي ثغرة في أنظمة جمع التبرعات للأعمال الخيرية التي قد تستغل لغير الأعمال المشروعة والقانونية المخصصة لها أصلاً.

السيد الرئيس ،

إن مواجهة الإرهاب والتعاون الدولي لتعقب الجماعات الإرهابية، وبذل كل السبل الكفيلة بالقضاء عليه ، يشكل خطوة هامة في طريق تطهير عالمنا من هذه الآفة الخطيرة . إلا أن الجهد الدولي المنادى للإرهاب مهمًا بلغت فعاليته لن يتمكن من إزالة هذه الظاهرة كليّة إذا جرى التعامل معها بمعزل عن جذورها ومسببات نشوئها وانتشارها . ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أهمية بذل جهد مبكر لمكافحة المخدرات التي تعتبر الوجه الآخر لنفس العملة . إن قرار التصدي الجماعي للإرهاب يجب أن لا يكون محل تردد أو تلاؤء . غير أنه إذا كان هدفنا إزالة إمكانية نشوئه مجددًا ، فلا بد من إيلاء بعض الاهتمام للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل بيئة ملائمة لولادة ونمو النزعة إلى التطرف وارتكاب أعمال العنف ، فعندما تبلغ هذه الظروف مستوىً بالغ الحدة ، تنتفي فرص أو إمكانات التغيير أو التطور بالطرق السلمية . إن استمرار الأوضاع المتردية للشعوب المقهورة المكتوية بنار الظلم والتعسف أو الواقعة تحت نير الاحتلال وتقاضع أعضاء منظمتنا ، لسبب أو لآخر ، عن إيجاد حلول عادلة لتلك المشاكل ، هو الذي يوفر المناخ الذي يستغله ذوو النوايا الشريرة والخبيثة في التغريب

بالشباب معرضينهم لكل أنواع التضليل والتجهيل ، والعمل على استقطابهم ضمن صفوف الإرهاب.

السيد الرئيس ،

إذا كانت قضية الإرهاب تمثل تحدياً للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة على نحو خاص ، فإن القضية الفلسطينية التي شكلت بندأ ثابتاً في أعمال الجمعية العامة في جميع دوراتها على امتداد الخمسة عقود الماضية ما زالت تمثل عامل عدم استقرار وإضطراب مستمر في منطقة الشرق الأوسط على حساب ما تصبوا إليه شعوب المنطقة من السلام والرخاء والتنمية .. وإن أهم حقيقة يجب أن يتذكراها الجميع خاصة الشعب الإسرائيلي أن الأمن الذي وعدتهم به حكومتهم الحالية أبعد ما يكونون عنه بسبب سياسات وممارسات هذه الحكومة التي ابتعدت عن أسلوب الحوار والتفاوض ، واختارت سبل القمع والقهر ونهج الاغتيال السياسي أسلوباً أجهض المبادرات والمشاريع المطروحة لحل القضية الفلسطينية بما في ذلك مبادرة "السلام العربي" وخطة "خارطة الطريق". وبالرغم من أن "خارطة الطريق" قد حظيت بما لم تحظ به خطط السلام الأخرى من حيث توفر الرعاية الدولية لها من قبل اللجنة الرباعية وكونها تستند في أسسها على مرجعية مدريد وقرارات الشرعية الدولية ورؤى الدولتين المجاورتين التي طرحتها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن تنفيذ هذه الخطة قد اصطدم بمشكلة عدم الموافقة

والتوازي في توزيع الالتزامات والشروط التعجيزية التي وضعتها إسرائيل بحجة توفير الأمن . وفي الوقت الذي ذهب فيه الفلسطينيون إلى أبعد مدى ممكن لتهيئة المناخ المطلوب لدفع مسيرة السلام وإعلانهم الهدنة من طرف واحد والتي استمرت ستة أسابيع ، فقد قابلت إسرائيل ذلك بإجراءات استفزازية مثل الاغتيالات السياسية وبناء الجدار العازل والتوسيع في إقامة المستعمرات ، وكان بالإمكان تلافي ذلك لو أن اللجنة الرباعية الدولية قد أخذت على عاتقها مهمة مواكبة تنفيذ "خطة الطريق" منذ البداية بتوفير قوات مراقبة للفصل بين الطرفين . ومن ناحية أخرى فإن أكثر ما أضر بالحلول التي طرحت القضية الفلسطينية هو التناقض الذي يُظهره مجلس الأمن ، وخاصة الأعضاء الدائمين في التعاطي مع قراراته في هذا الشأن . فنجد أن قرارته تصدر وتبقى حبراً على ورق لأنه عندما يأتي الوقت لإصدار القرارات المعنية بتنفيذها يجري استخدام حق النقض لتعطيل عملية التنفيذ . ولا نرى سبيلاً للخروج من هذه الدوامة إلا أن تتعهد الدول الدائمة العضوية بعدم استخدام حق النقض فيما يتعلق بالقرارات والإجراءات التي يقصد بها تنفيذ مضامين القرارات المتفق عليها مسبقاً . وقد يكون هذا الأمر من جملة المسائل التي يتعين على الفريق الإصلاحي الذي اقترح الأمين العام تكوينه بغية تفعيل دور الأمم المتحدة في معالجة القضايا والتحديات الراهنة . وبقي أن أشير هنا إلى أن القضية الفلسطينية تمثل جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي في صيغته الشاملة ، حيث ما زالت هناك قضايا عالقة على

المسارين السوري واللبناني تنتظر إستئناف المفاوضات بشأنها . وإننا نرى في مبادرة السلام العربية والتي حظيت بإجماع عربي تاريخي ما يوفر إمكانية تحقيق السلام العادل الشامل بين الجانبين العربي والإسرائيلي بناءاً على قرارات الشرعية الدولية التي رعتها هذه المنظمة ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي تبناه مؤتمر مدريد .

السيد الرئيس ،

في الوقت الذي تنفس فيه الشعب العراقي الصعداء بعد خلاصه من ظلم وتعسف نظامه السابق الذي مارس أبشع أنواع القهر والاستبداد ضد مواطنه وشكل مصدر تهديد وعدوان مستمرين ضد جيران العراق . إن الشعب العراقي يحتاج للخروج من محنـة الفوضى وانعدام الأمـن المترتبـة على سقوطـ النظامـ السـابـقـ ، إلىـ رـؤـيةـ وـاضـحةـ لـالـحلـولـ الـعـمـلـيـةـ لـمعـالـجـةـ هـذـاـ الـوـضـعـ . إنـ العـراـقـ يـجـتـازـ الـيـوـمـ مـفـتـرـقـ طـرـقـ تـقـاطـعـ فـيـهـ نـهـاـيـةـ مـرـحـلـةـ مـظـلـمـةـ مـنـ تـارـيـخـهـ مـعـ بـدـايـةـ مـرـحـلـةـ جـديـدةـ نـأـمـلـ أـنـ يـعـمـهاـ الـأـمـنـ وـالـسـقـرـارـ وـالـرـخـاءـ . وـهـوـ الـيـوـمـ أحـوـجـ مـاـيـكـونـ إـلـىـ دـورـ فـاعـلـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ يـحـفـظـ لـهـ وـحدـتـهـ التـرـابـيـةـ وـالـوـطـنـيـهـ وـيـعـيدـ لـهـ اـسـتـقـالـهـ وـسـيـادـتـهـ . إنـ المـشـكـلةـ الـأـسـاسـيـةـ الـتـيـ يـوـاجـهـهـاـ الـعـراـقـ فـيـ الـوـقـتـ الـراـهنـ هـيـ عـدـمـ وـضـوحـ الرـؤـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـمـسـتـقـبـلـهـ وـمـصـيرـهـ وـكـوـنـهـ لـاـ يـمـلـكـ السـيـطـرـةـ بـعـدـ عـلـىـ مـقـدـرـاتـهـ وـتـهـدـدـهـ مـخـاطـرـ وـضـعـ دـاخـلـيـ غـاـيـةـ فـيـ التـعـقـيدـ وـالـحـسـاسـيـةـ وـمـوـقـعـ جـغـرـافـيـ دـقـيقـ . وـبـالـتـالـيـ فـيـانـ

هناك ضرورة ملحة لوضع جدول زمني واضح يطمئن العراقيين بقرب استعادة سيادتهم واستقلالهم من خلال تسريع وتيرة النهج السياسي وربطه باستحقاقات محددة سواءً بالنسبة لتدعميم سلطة الحكومة العراقية المؤقتة أو وضع دستور العراق الجديد تمهدًا لتشكيل حكومة عراقية وطنية وشرعية يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات. ومن هذا المنطلق فإن بلادي تنظر لمجلس الحكم الانتقالي كخطوة إيجابية تمهد الطريق لبلوغ هذه الغاية . كما أن مجلس جامعة الدول العربية وافق في دورته الأخيرة على أن يشغل مقعد العراق ممثلاً من قبل الحكومة المؤقتة ، أملاً أن يساعد هذا القرار على تدعيم المكانة الوطنية لهذا المجلس ويتمهد الطريق نحو نيل العراقيين لاستقلالهم وتوليهم مقاليد أمورهم بأنفسهم . وفي الوقت الذي تعلق فيه بلادي أهمية قصوى على دور الأمم المتحدة في الشأن العراقي ، فإنها تمنى لأية مناقشة تجري حول العراق في هذا الإطار أن يكون التركيز فيها على تحديد احتياجات العراق واتخاذ السبل الفعالة للاستجابة لها وتقدير ما يمكن أن تقدمه كل دولة من الدول الأعضاء من اسهامات في هذا العمل الجليل ، على أن يتم ذلك بالسرعة والفعالية التي يستدعيها الوضع العراقي . إن العراق بلد محوري وهام في منطقتنا جغرافياً وتاريخياً ولديه من الثروات البشرية والطبيعية ما يؤهله لاحتلال مكانة مرموقة في المجتمع الدولي ، ولا يحتاج منا أكثر من الدفعة الأولى لتمكينه من استعادة سيادته واستقراره ونمائه .

السيد الرئيس ،

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين تولي جلّ اهتمامها وعنايتها بالجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل عن منطقة الشرق الأوسط ، بما في ذلك منطقة الخليج العربي من خلال دعمها لجهود جامعة الدول العربية بمبرر قرار مجلس الجامعة في دورته الواحدة بعد المائة والداعي إلى جعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها النووية والكيمائية والبيولوجية . غير أن ما يثير استغرابنا أنه في الوقت الذي تكتف فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقابتها وأنشطتها على الدول الأعضاء في معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية ، نراها تتجاهل استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى هذه المعاهدة وبالتالي بقاء برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية ، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً لأمن واستقرار المنطقة .

ومع إيماناً بضرورة زيادة فعالية معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية وذلك عن طريق تفعيل نظام الضمانات ووسائل التفتيش والمراقبة وجعلها ذات صبغة عالمية ، فإننا نرى بأهمية وضع الضوابط والمعايير التي تساعد على التقدّم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل . ومن هذا المنطلق فإننا نطالب جميع الدول التي لم تنظم بعد إلى معاهدة حظر

انتشار الأسلحة النووية أن تبادر إلى إتخاذ الخطوات الازمة نحو الانضمام  
إليها وإخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولية .

السيد الرئيس ،

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود ،

لقد دخلت البشرية الألفية الثالثة وهي مفعمة بالأمل والتفاؤل ، بعد أن ثبت لديها عبر التجارب القاسية التي مرت بها ، عبئية الحروب وخطورة المنازعات وتولدت لديها القناعة بأهمية السلام وفائدة حسن الجوار وأيجابيات التعاون الدولي ، وتجسدت هذه الأمال والطموحات في إعلان الألفية الذي اشتمل أيضاً على المبادئ والقيم التي تثير لنا الطريق وترشدنا لبلوغ هذه الغايات . وبعد مضي ثلاث سنوات على هذا الإعلان نجد أننا ما زلنا نفتقر إلى التصميم اللازم والإرادة السياسية الجماعية الكفيلة بترجمة ما تعاهدنا على الإلتزام به . فالسلام والأمن الدوليين مازاً لا في حيز الطموح والأمال بالنسبة لكثير من الدول والشعوب . وتبقى التنمية الشاملة حلمًا يراود مخيلة الكثيرين وهدفاً بعيداً ما زلنا نتطلع لبلوغه . فainما نظرنا نجد مظاهر العنف والإضطراب منتشرة ومتفاقمة ويعذبها شعور عارم بالظلم وعدم المساواة ، وانتهاءً صارخ لحقوق الإنسان وطموحاته المشروعة . إن نظرة عابرة للإحصائيات والبيانات عن المحروميين من الغذاء الكافي والمياه النظيفة وأساليب الصرف الصحي والعناية الطبية والخدمات الأساسية لحياة

كريمة .. تعطي صورة كثيبة ومحبطة لواقع حالنا. ومع أن برامج المساعدات والمنح الذي أسهمت فيه المملكة بنصيب وافر قد أسهم في التخفيف من حدة المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية، إلا أن الشطر الأكبر من هذه الدول ما زالت تراوح مكانها في العملية التنموية . إن ضالة المساعدات الخارجية وعدم فتح أسواق الدول الصناعية لمنتجات الدول النامية وضغوط الديون المتراكمة ، قد أدى إلى تدني مستمر في مستوى الانتاجية وهبوط ملحوظ في مستويات الأداء الاقتصادي . وفي منطقة الشرق الأوسط حيث تعاني دوله من هذه الظواهر جميعها ، نجد في الأفكار التي تضمنتها مبادرة الرئيس جورج بوش بشأن سبل دفع عجلة التنمية في الشرق الأوسط الكثير من الإيجابيات التي تشكل في مجملها نموذجاً يحتذى للتعاون المثمر بين الدول الغنية والمجتمعات النامية . وفي المملكة العربية السعودية قدم صاحب السمو الملكي ولد العهد مبادرة هدفها إصلاح الوضع في المنطقة العربية في جانبه الاقتصادي وعلى صعيد إصلاحات هيكلية وتوسيع المشاركة السياسية ، وإذا نجحت المنطقة في الاستفادة من هاتين المبادرتين فإن مستقبلها يبشر بالخير .

السيد الرئيس ،

إن بقاء قضايا مزمنة على جدول أعمال منظمتنا كالقضية الفلسطينية وقضايا التنمية الشاملة ، وبروز قضايا مثل العراق ، يحتم علينا أن نسير في

طريقين متوازيين: المصداقية في التمسّك بمبادئ الميثاق والجديّة في تنفيذ قرارات المنظمة ، وأن لا نستبدل الحلول العملية بجدليات عقيمة لا تسمن ولا تغنى من جوع . إن إيماننا الراسخ بأهميّة الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمة الأمم المتّحدة في التعامل مع الأزمات والسعى لتجنب أهوال الحروب وتهيئة سبل التعاون الدولي يجعلنا أكثر إصراراً من أيّ وقت مضى على دعم هذه المنظمة وتثريّس دورها البناء وعلى أن يكون لها دور أكبر في معالجة الأزمات قبل وقوعها عن طريق تطبيق ما يُعرف بالدبلوماسيّة الوقائيّة وليس باسلوب الحرب الوقائيّة ، لما في ذلك من صيانته للإستقرار وحفظها على الأمان والسلام الدوليّين .

شكراً سيد الرئيس .

شكراً لكم جميعاً على إصغائكم .